

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 28 مايو 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5416)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - تعزيز موقع التراث والثقافة في التنمية الشاملة

الإمارات اليوم

03 - سجل إماراتي مشرف في حماية حقوق العمال

تقارير وتحليلات

04 - اتفاقية الغاز الروسية-الصينية.. تداعيات وآثار عدة

05 - أوروبا: الدروس المستفادة من انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة

06 - تساؤلات لم تجب عليها زيارة أوباما الأخيرة لأفغانستان

07 - دعوات إلى وقف إنتاج النفط الصخري في أمريكا لأخطاره البيئية

شؤون اقتصادية

08 - الأصول الخارجية لليابان تقفز إلى مستويات قياسية

من إصدارات المركز

09 - المواطنة والحرية الدينية في الغرب... تحليل مقارن لتجارب المسلمين في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية

من أنشطة المركز

11 - تحت رعاية الدكتور جمال سند السويدي مدير عام المركز: «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يحتفل بتخريج ثلاث دفعات جديدة من برامج الدبلومات



تعزير موقع التراث والثقافة في التنمية الشاملة

يعبّر حرص الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة على استقبال الفائز ببيرق الشعر ولقب «شاعر المليون» للموسم السادس من مسابقة الشعر 2014/2013 وأعضاء لجنة تحكيم المسابقة، عن مدى الاهتمام الذي توليه دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- للثقافة والتراث، حيث يعد برنامج «شاعر المليون» منذ نسخته الأولى، علامة ثقافية وتراثية بارزة، ليس فقط على الساحة الإماراتية وإنما على الساحتين الخليجية والعربية، بالنظر إلى المشاركة العربية الواسعة فيه من ناحية، والاهتمام الكبير الذي يحظى به في أوساط «الشعر النبطي» من ناحية أخرى.

ويندرج برنامج «شاعر المليون» ضمن سلسلة من الفعاليات والمشروعات الثقافية الإماراتية المتميزة التي تهدف إلى تعزير الاهتمام بالثقافة والتراث ضمن سياق أوسع يتعلق بالمحافظة على الهوية وترسيخها من منطلق إيمان قيادتنا الرشيدة بأن الهوية عنصر أساسي من عناصر أي عملية تنموية، وأن التنمية الحقيقية يجب أن تكون شاملة ولا تقف عند الجانب الاقتصادي فقط وإنما تمتد إلى الجوانب الثقافية والتراثية التي لا تقل أهمية وتأثيراً عن الجوانب المادية.

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على إبقاء التراث حاضراً في عقول وقلوب الأجيال الجديدة؛ لتحسينها في مواجهة التيارات التي تريد أن تنال من هويتها أو تهدد خصوصيتها، ولكي تستطيع أن تتعامل مع المستجدات المختلفة في العالم وهي تقف على أرضية ثقافية صلبة. فمن أهم ما يميز تجربة التنمية الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنها تجمع بين الانفتاح الكامل على العالم وثقافته وحضاراته المختلفة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والحضارية بما تنطوي عليه من قيم إيجابية وما تحمله من مضامين تعزز الهوية الوطنية وتصونها. ولذلك فإنه في الوقت الذي تعدّ فيه الإمارات من أكثر الدول أخذاً بأدوات الحدّثة في المجالات كافة وحرصاً على التفاعل الإيجابي مع ما أنتجته وتنتجه الحضارة الحديثة من ابتكارات، فإنها من أكثر الدول أيضاً حرصاً على الحفاظ على تراثها وتقاليدها الأصيلة والاهتمام الكبير بالهيئات والمؤسسات التي تقوم بهذه المهمة والعمل على تعميق الاعتزاز بهذا التراث والفخر به لدى المواطنين، خاصة فئة الشباب منهم.

تؤمن قيادتنا الرشيدة بأن التقدم إلى الإمام يجب ألا ينطوي على إهمال تراث الآباء والأجداد وثقافة وتقاليدهم وقيم المجتمع الأصيلة، وإنما لابد من إعطاء اهتمام أكبر لهذه الأمور لأنها هي الضامن لتماسك المجتمع وسلامه الاجتماعي، كما أنها مصدر للقوة في التوجه نحو المستقبل.

سجل إماراتي مشرف في حماية حقوق العمال

ثمة من يتناول أوضاع العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل غير منصف وبعيد تماماً عن الحقيقة والواقع على الأرض، وهذا ينطوي على تجاهل أو إغفال متعمد لجهود الإمارات المتواصلة في توفير بيئة وظروف العمل المناسبة، فضلاً عن التقارير الرسمية الصادرة عن العديد من المنظمات الدولية كمنظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الهجرة الدولية، التي تشيد باستمرار بالجهود الإماراتية في تحسين أوضاع العمالة الوافدة وحماية حقوقها.

إن احترام حقوق العمال هو أساس يرسيه دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وتؤصله القوانين العديدة التي تحمي حقوق العمالة المواطنة والعمالة الوافدة على حد سواء، بل إنه بجانب هذه القوانين تتعدد المناسبات التي تتعامل فيها الدولة بروح القانون من أجل مراعاة الأوضاع الإنسانية للعمالة، ولعل أبرز مثال على ذلك، هو القرارات التي تصدر بإعطاء العمالة الوافدة المزيد من الوقت من أجل تعديل أوضاعها القانونية، قبل أن تطبق عليها الإجراءات القانونية، وقد استفاد العديد من العمالة من ذلك، فاستطاعوا تجنب العقوبات القانونية التي يفرضها القانون، إذ تنظر القيادة الرشيدة إلى مثل هذه القضايا بإنسانية بالغة، ووفق روح القانون الذي يطبق في العديد من الدول حرفياً، من دون أي تنازلات ومن دون أي اعتبارات أخرى.

ولا يتوقف اهتمام دولة الإمارات بحماية حقوق العمالة الوافدة العاملة في القطاع الحكومي، فهي تحرص أيضاً على حفظ حقوق العمالة الوافدة العاملة في القطاع الخاص، وقد قامت وزارة العمل الإماراتية بالعديد من الإجراءات في هذا الشأن، من بينها إصدار نظام حماية الأجور، الذي أقر وبدأ تطبيقه عام 2009، وينظم عملية دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، كآلية لإلزام المؤسسات والشركات بدفع أجور موظفيها بانتظام، منعاً لأي استغلال للعمالة. كما تحظر دولة الإمارات بشكل قاطع العمل في المناطق المكشوفة تحت الشمس في فترات الظهيرة، لما يشكله ارتفاع درجات الحرارة من خطر على حياة العمال وصحتهم، كقرار ملزم لجميع الشركات العاملة في قطاع البناء والإنشاءات، وتقوم الجهات المختصة بحملات لرصد المخالفات. وتخصص الإمارات محاكم خاصة للنظر في قضايا العمالة وحقوقهم، تتيح الفرصة لهم للتقاضي أمامها في حالة تعرضهم لأي ظلم. وتخصص كذلك أرقاماً هاتفية مجانية لتلقي شكاوى العمال للتعامل معها بشكل جدي.

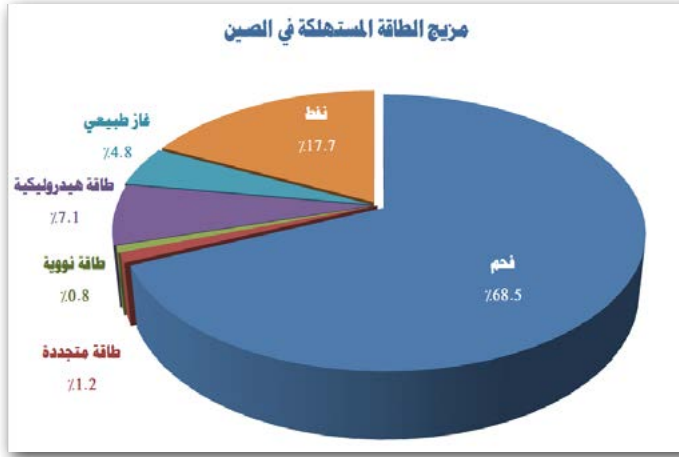
ولم تدخر دولة الإمارات جهداً في توفير المساكن العمالية المتطورة والحديثة، والمتكاملة الخدمات إلى جانب مستوى عالٍ من النظافة والأطعمة والأنشطة الترفيهية والثقافية، وتضم أيضاً العيادات التي تقدم الخدمات الصحية للعمال، وتقوم الجهات المعنية بزيارات تفتيشية دورية ومفاجئة، للوقوف على جودة الخدمات المقدمة ولرصد المخالفات، إن وجدت، وقد أكدت زيارات المنظمات الدولية لهذه المساكن كفاءة الخدمات المقدمة فيها للعمال، ووصفت «منظمة العمل العربية» المساكن العمالية بأنها «تتجاوز حدود الممكن».

إن دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال هذا النهج الإنساني الذي أرسى دعائمه المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ورسخه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- أصبحت تتمتع بمكانة مرموقة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال حقوق العمالة بشكل خاص، ولذلك فقد أُنتخبت في عام 2012 لعضوية «المجلس الدولي لحقوق الإنسان»، لمدة ثلاث سنوات، ضمن انتخابات أُجريت في «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، فهي خير دليل على الثقة الدولية التي اكتسبتها من خلال جهودها المتميزة في مجال حقوق الإنسان على مدار عقود.

اتفاقية الغاز الروسية-الصينية.. تداعيات وآثار عدة

قامت الصين بعدد من الإجراءات من أجل تنويع مصادر الطاقة المستهلكة في أسواقها، سواء تعلق الأمر بتنويع مصادر الطاقة أو تنويع وارداتها منها، بما يفي بشروط استقرار الإمدادات، كشرط أساسي من شروط استقرار نموها الاقتصادي، ويأتي اتفاقها الأخير مع روسيا في مجال الغاز في هذا الإطار، والاتفاق بدوره يضمن لروسيا دوراً أكبر في أسواق الغاز الصينية والعالمية مستقبلاً.

جاءت اتفاقية الغاز الأخيرة التي وقعتها الصين مع روسيا، عنواناً لمرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وفي علاقتهما في مجال الطاقة على وجه التحديد، فموجب هذه الاتفاقية ستحصل الصين على نحو 38 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي سنوياً، وهذه الكمية الكبيرة محل الاتفاق، التي تساوي نحو 24% من استهلاك الغاز السنوي في الصين في الوقت الحالي، وتمثل نقطة تحول مهمة في هيكل سوق الغاز الصيني، فعلى مدار السنوات الماضية لم يتخط نصيب روسيا من واردات الغاز الصينية ما مقداره نحو 2% سنوياً، وكانت معظم وارداتها من هذا المورد تأتي من تركمانستان وقطر وأستراليا وإندونيسيا وماليزيا على الترتيب، وكانت الدول الخمس تستحوذ على نحو 94% من تلك الواردات، بل إن تركمانستان بمفردها كانت تستحوذ على أكثر من نصف الواردات.



وتتم تنفيذ الاستثمارات في أربعة أعوام، ما يعني أن الغاز الروسي سيتدفق على الصين عبر خط الأنابيب الجديد في منتصف عام 2018 على وجه التقريب. وتحقق الاتفاقية الأهداف الصينية المتعلقة بتأمين احتياجاتها المتزايدة من الغاز، التي تنمو بنحو 10% سنوياً، وتلبي أيضاً جزءاً ليس بالقليل من هدفها المتعلق بتأمين مصادر الطاقة الكافية لسد احتياجات أسواقها المحلية المتزايدة من الطاقة بشكل عام، التي تنمو سنوياً بنحو 7.5%. وفي المقابل تمثل الاتفاقية تحولاً مهماً في سوق الغاز العالمية، وفي أسواق الطاقة بشكل عام، وخصوصاً أنها تأتي في مرحلة تحول مهمة في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين روسيا والغرب، وتؤصل لمرحلة جديدة تتجه فيها روسيا إلى الشرق لضمان توافر أسواق لمنتجاتها، ليس فقط من الغاز ولكن من النفط أيضاً، خصوصاً في ظل المساعي الغربية لتقليل الاعتماد على الغاز والنفط الروسي، مع تصاعد توتر علاقات الطرفين جراء الأزمة في أوكرانيا. ومن هنا، فإن الصين تعتبر بديلاً واعداً بالنسبة إليها، فالصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، واقتصادها بين الأعلى نمواً حتى في ظل الأزمة المالية العالمية، وهي أكبر مستهلك للطاقة، إذ تستهلك الآن نحو 22% من الطاقة العالمية. كما أن الاتفاقية ستحدث تغييراً مهماً في مزيج الطاقة الصيني ذاته، الذي تمثل المصادر الأحفورية فيه نحو 92%، ويسهم الفحم بنحو 68% منه، ولا يسهم الغاز بأكثر من 4.8%، وهذا الأخير سيزداد نصيبه بشكل مؤثر بفعل الاتفاقية.

تبلغ القيمة الإجمالية لصفقة الغاز الصينية-الروسية نحو 400 مليار دولار، وهي قيمة كميات الغاز الإجمالية التي تم الاتفاق على تصديرها، خلال فترة سريان الاتفاقية، الممتدة لثلاثين عاماً، بأسعار تتراوح بين 380-388 دولاراً لكل ألف متر مكعب من الغاز، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية تتضمن استثمارات مشتركة بنحو 75 مليار دولار، تسهم فيها روسيا بنحو 55 مليار دولار، وتسهم الصين بنحو 20 مليار دولار؛ لتمويل مشروعات تطوير حقول غاز روسية وإنشاء خط أنابيب مشترك يسمى «الممر الغربي»، ينقل الغاز الطبيعي من منطقة غرب سيبيريا في روسيا إلى الأسواق

على أكثر من نصف الواردات.

تبلغ القيمة الإجمالية لصفقة الغاز الصينية-الروسية نحو 400 مليار دولار، وهي قيمة كميات الغاز الإجمالية التي تم الاتفاق على تصديرها، خلال فترة سريان الاتفاقية، الممتدة لثلاثين عاماً، بأسعار تتراوح بين 380-388 دولاراً لكل ألف متر مكعب من الغاز، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية تتضمن استثمارات مشتركة بنحو 75 مليار دولار، تسهم فيها روسيا بنحو 55 مليار دولار، وتسهم الصين بنحو 20 مليار دولار؛ لتمويل مشروعات تطوير حقول غاز روسية وإنشاء خط أنابيب مشترك يسمى «الممر الغربي»، ينقل الغاز الطبيعي من منطقة غرب سيبيريا في روسيا إلى الأسواق

أوروبا: الدروس المستفادة من انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة

يبدو اكتساح اليمين لصناديق الاقتراع، ظاهرة لافتة للانتباه، في غير مكان من العالم تجري فيه انتخابات، ولم تشذ انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة عن هذا التوجه العام. ولم تخرج نتائج أكبر ديمقراطية في العالم (الهند) عن هذا المنحى، وهذا يدعو إلى التساؤل والجدل حول المعاني الكامنة وراء هذا البروز لليمين.



المتطرف: فالدنمارك، والمملكة المتحدة، والنمسا أعطت أكثر من 15% من الأصوات للأحزاب المشابهة للجبهة الوطنية. وفقاً للتقديرات الأولية، قد يحصل المشككون في أوروبا على 39 مقعداً فيما سيحصل المضادون للفيدرالية السيادية على 33 مقعداً. هذا ويُذكر أن زعيمة حزب اليمين المتطرف الفرنسي مارين لوبان عبّرت عن سعادتها وفرحتها بالنتائج التي حصل عليها حزبها. وقالت في تصريح أمام الصحفيين: «أشكر كل الفرنسيين الذين صوتوا لصالح حزبنا. لقد أرادوا بهذا التصويت توصيل رسالة مفادها، أنهم يريدون إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم وأن يتحكموا في مستقبلهم». وواصلت: «الفرنسيون يرفضون القرارات التي تأتي من خارج فرنسا أو أن يدير شؤونهم موظفون لم يواجهوا صناديق الاقتراع». والمفارقة التي مثلت «صدمة» انتخابية شديدة في انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة، تتمثل في أن النواب الأوروبيين الذين تعززت أعدادهم هم من الذين يتبنون إيديولوجية لا تؤمن بفكرة الاتحاد الأوروبي أصلاً وترى أنها مضرّة بالمصالح الوطنية للبلد الذي ينتمون إليه قُطرياً. فهل سيكون حضورهم القوي في هذا البرلمان الأوروبي نوعاً من التعطيل للمسار الاتحادي، أم إنه سيصل إلى حدود تدميره ذاتياً بالعمل على تقويض آلياته عبر تجييرها لخدمة المنحى القطري والقومي للبلاد التي ينتمي إليها هؤلاء النواب اليمينيون؟

في هذا السياق عرضت جريدة «لوموند» الفرنسية ما اعتبره محررها درساً مستفادة من الانتخابات الأوروبية الأخيرة، على صعيد فرنسا خصوصاً وأوروبا عموماً، نظراً لما لهذه الانتخابات من تداعيات في غاية الأهمية على بقية الاستحقاقات الانتخابية والبرامج السياسية لكل دولة أوروبية: أولاً: فوز ساحق للجبهة الوطنية مع امتناع أقل عن التصويت: فقد مرت الجبهة الوطنية الفرنسية من 6.34% إلى أكثر من 25% بين سنتي 2009 و2014، مع نسبة امتناع عن التصويت متقاربة بين الاقتراعيين (56.9% مقابل 59.37% منذ 5 سنوات)، بذلك تحقق الجبهة فوزاً قياسياً. فعلى ماري لوبان وأبيها أن يدفعوا بـ 20 نائباً أوروبياً إلى بروكسل (مقر البرلمان الأوروبي)، بالإضافة إلى أنهما في موقف قوة لمحاولة عقد تحالف يشمل المشككين في جدوى الاتحاد الأوروبي، في البرلمان.

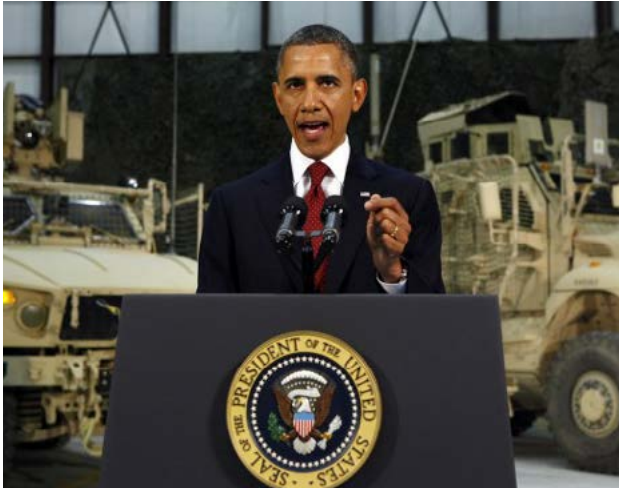
ثانياً: تراجع تاريخي للحزب الاشتراكي: لقد تعرّض الحزب الاشتراكي الفرنسي لنكسة موجهة، فقد تحصل فقط على 14.3% من الأصوات مقابل 16.8% في عام 2009. وقد فقد الحزب كذلك مقعداً في البرلمان الأوروبي، والآن لا يزيد عدد أعضائه على 13 عضواً بعد فشله في الانتخابات البلدية، تثير هذه الهزيمة الأوروبية مزيداً من القلق في صفوف الاشتراكيين.

وفي خطاب متلفز، أشار رئيس الوزراء مانويل فالس إلى «الصدمة»، و«الزلزال». وهي المفردات التي استخدمت بعد 21 إبريل 2002، عندما تمكنت الجبهة الوطنية من التأهل إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وقد عقد الإليزيه اجتماعاً مع رئيس الوزراء وعدد من أعضاء الحكومة، قائلاً إن «هناك درساً يمكن استخلاصها» من هذه الانتخابات.

ثالثاً: ارتفاع أعداد النواب المحافظين والمتشككين في أوروبا: فرنسا ليست وحدها التي تعاني صعود اليمين

تساؤلات لم تجب عليها زيارة أوباما الأخيرة لأفغانستان

أشار غوردون لوبولد، مراسل شؤون الأمن الوطني في مجلة «فورين بوليسي» في مقال له في المجلة، إلى أن الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي باراك أوباما لأفغانستان جاءت في وقت يحاول فيه رئيس هيئة الأركان الأمريكية اتخاذ قرار بشأن مستقبل الحرب هناك، والجدل المتزايد جراء ذلك.



أو على الأقل 10 آلاف جندي، بينما يرى مسؤولو الإدارة أن قوة صغيرة تتراوح بين 3-5 جنود كافية للبقاء في أفغانستان. ويعتبر كذلك تحديد مهام القوة العسكرية الصغيرة مهماً كما هو الحال بالنسبة إلى العدد، إذ يعتقد الذين يرغبون في الإبقاء على قوة عسكرية قوية، أن ذلك ضروري لإنجاح مهمة قوات الأمن الأفغانية، فهذه القوة ستقوم بتدريب قدرات قوات الأمن الأفغانية وتعزيزها وتزويدها بالقدرات التي تحتاج إليها، بما فيها الطائرات من دون طيار والطائرات الأخرى، بغرض استخدامها في المهام الطبية وعمليات الإنقاذ والإجلاء، وجمع المعلومات والمراقبة والاستطلاع.

وذكر الكاتب أنه بالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها أوباما في الوقت الحالي بشأن بقاء القوات الأمريكية في أفغانستان بعد عام 2014، فلا يزال مطلوباً منه إيجاد الطريقة التي تمكّنه من العمل مع كرزاي خلال الأشهر المتبقية على وجوده في الرئاسة، فأوباما لم يلتق كرزاي خلال زيارته الأخيرة لأفغانستان؛ بسبب رفض الأخير لقاءه في بغرام، إذ ألمح بيان صادر عن الرئاسة الأفغانية «أن الرئيس الأفغاني حامد كرزاي يرحب بحرارة برئيس الولايات المتحدة، وفقاً للتقاليد الأفغانية، لكن ليست لديه النية في لقائه في قاعدة بغرام».

وأوضح الكاتب أن أوباما أراد من خلال زيارته تكريم الجنود الأمريكيين في أفغانستان وتضحيات عائلاتهم، وأخبرهم أثناء لقائه بهم، في قاعدة «بغرام الجوية الأفغانية» أن الأمريكيين يفكرون فيهم طوال الوقت، وستكون هذه هي المرة الأخيرة لوجودهم في أفغانستان، لكنه لم يخبرهم بعدد الجنود الذين سيبقون هناك بعد نهاية العام الحالي، عند تسليم القوات الأمريكية المهام الأمنية للقوات الأفغانية. وقال أوباما «إنه في حال توقيع الاتفاقية الأمنية الثنائية، فيمكننا وضع خطة لوجود عسكري محدود في أفغانستان بعد عام 2014، فبعد كل هذه التضحيات، فإننا نرغب في الحفاظ على المكتسبات التي تحققت بمساعدتكم، وأن نضمن عدم تحول أفغانستان مرة أخرى إلى مكان تنطلق منه الهجمات ضد بلادنا».

وذكر الكاتب أن «البيت الأبيض» ألمح إلى الاستعدادات الأمريكية للانسحاب التام من أفغانستان، وسط إحباط متزايد، جراء رفض الرئيس الأفغاني حامد كرزاي توقيع «الاتفاقية الأمنية الثنائية»، التي تنص على بقاء جزء من القوات الأمريكية بعد الانسحاب، ويقول الكاتب: إن حجم الوجود العسكري الأمريكي المزمع في أفغانستان يبقى غامضاً على الأقل حتى الآن، وهناك الكثيرون داخل الإدارة الأمريكية وخارجها ممن يأملون بأن يخطو أوباما خطوة ويعلن عدد القوات التي يرغب في الاحتفاظ بها في أفغانستان عقب انسحاب القوات، لكنه يرفض أن يخطو هذه الخطوة، وخصوصاً أن الإدارة الأمريكية لا ترى أن هذا هو التوقيت المناسب لإعلان تلك الخطوة، وسط العلاقة الفاترة مع كرزاي، الذي لا يزال في السلطة.

يقول الكاتب: إن مسألة بقاء عدد من القوات في أفغانستان بعد نهاية العام الجاري أدت إلى خلافات بين البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، إذ يرى كبار الضباط في البنتاغون ضرورة وجود 15 ألف جندي،

دعوات إلى وقف إنتاج النفط الصخري في أمريكا لأخطاره البيئية

دعا الخبير الاقتصادي إروين إم ستيلزر في مقال له في مجلة «ذا ويكلي ستاندارد» الإدارة الأمريكية إلى وقف عمليات التكسير الهيدروليكي، التي هي الطريقة المتبعة في تكسير الصخور الزيتية، واستخلاص ما تحتويه من نفط وغاز صخريين. وإن كان الكاتب لم يغفل أهمية هذه الصناعة بالنسبة إلى أمن الطاقة الأمريكي، فإنه دعا إلى عدم تجاهل مساوئها.



يقول الكاتب: إن التكسير الهيدروليكي خدم الصناعة الأمريكية بصورة كبيرة من خلال توفير مئات الآلاف من الوظائف، بصورة مباشرة وغير مباشرة، وأدى إلى توفير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، وحافظ على الأسعار المنخفضة للوقود خلال فصل الشتاء البارد، فخفف ذلك من الأعباء المالية على الأمريكيين، كما أن أسعار الغاز المنخفضة نسبياً اجتذبت شركات التصنيع العالمية إلى السوق الأمريكية، من ألمانيا وتشيلي والدول الأخرى، وكل ذلك أظهر دور الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب صاعد في السوق العالمية للغاز الطبيعي، وتوقع الكاتب أن تصبح الولايات المتحدة في حال استمر هذا السيناريو، مصدراً هاماً للغاز الطبيعي في المستقبل.

المزيد من الضغوط على الأسعار العالمية، ويتسبب في زيادة حدة انخفاضها، وهو ما قد يضغط على صناعة التكسير الهيدروليكي الأمريكية ذاتها مع بداية العقد القادم، ومن ثم زيادة واردات النفط الأمريكية مرة أخرى. بجانب ذلك أورد الكاتب بعضاً من مساوئ صناعة التكسير الهيدروليكي، من بينها: أولاً، أن مخاطر تسرب غاز الميثان من المعدات المستخدمة في عمليات التكسير، وهذا الغاز له أضرار أكبر كثيراً من الأضرار الناجمة عن غاز ثاني أكسيد الكربون، صاحب الدور الأكبر في ظاهرة الاحتباس العالمي، المرتبطة بالعديد من الأخطار البيئية الأخرى. ثانياً، من الخطأ نقل النفط المنتج من خلال التكسير الهيدروليكي عبر السكك الحديدية، فهذه الآلية أخطر كثيراً من نقله عبر الأنابيب، لعدم توافر نسب أمان عالية في عربات القطارات. ثالثاً، أن هناك مبالغة كبيرة في فوائد صناعة التكسير الهيدروليكي، وهذه المبالغة تسببت في النهاية بخيبة أمل لدى مؤيدي استخراج الوقود الأحفوري. رابعاً، وجود مقاومة شديدة للتكسير الهيدروليكي من جانب الجماعات البيئية، التي لم تقف مكتوفة الأيدي. خامساً، عدم وجود بنية تحتية كافية للتغلب على المشكلات المتعلقة بإنتاج ونقل الغاز والنفط الزيتيين.

ويرى الكاتب أن نسبة الزيادة التي طرأت على إنتاج النفط الأمريكي منذ عام 2013، التي بلغت 44%، قد تبشر بتحقيق رؤية «استقلال الطاقة الأمريكية»، التي توقعها الرؤساء الأمريكيون منذ ريتشارد نيكسون، وتمكن الولايات المتحدة من تقليص اعتمادها على موارد الطاقة المستوردة من الدول المضطربة، ومن الدول المعادية مثل ليبيا ونيجيريا، كما أنها ستقلص من فرص ارتفاع أسعار الطاقة، مثلما حصل في يوليو 2008، عندما وصل سعر برميل النفط إلى 147 دولاراً، وهي جميعها مزايا لا يجب إغفالها. لكن يعود الكاتب ويقول: إن هناك في الجانب الآخر أخطاراً قد تواجهها صناعة النفط الأمريكية في المستقبل، وهو ما لا يجب تجاهله، كهبوط أسعار النفط بصورة حادة، في ضوء عودة العراق كمنتج رئيسي للنفط، وزيادة إنتاج المكسيك والدول الأخرى من النفط، إضافة إلى عودة صادرات النفط الإيرانية إلى الأسواق بكميات كبيرة، عقب تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ومن شأن ذلك كله، الضغط على أسعار النفط العالمية، التي قد تتراجع إلى ما دون الـ 100 دولار للبرميل، وفي مثل هذه الظروف لن يكون مبرراً أن يصر القائمون على التكسير الهيدروليكي على الاستمرار في التنقيب والإنتاج، فيصراهم سيولد

الأصول الخارجية لليابان تقفز إلى مستويات قياسية

الوزارة إن صافي الأصول الخارجية لليابان يزيد بأكثر من مرة ونصف على صافي الأصول الخارجية للصين ثاني أكبر دولة دائنة في العالم، والتي بلغت قيمة أصولها الصافية في نهاية العام الماضي 207 تريليونات ين، تليها ألمانيا التي بلغت قيمة أصولها 192



تريليون ين، وزاد إجمالي الأصول الخارجية لليابان بنسبة 20.4% إلى 797 تريليون ين، مواصلاً الارتفاع للعام الخامس على التوالي، إذ عزز ضعف الين القيمة المقدرة للأصول الخارجية بمقدار 105 تريليونات ين، عن العام السابق.

قالت وزارة المالية اليابانية، إن صافي الأصول الخارجية لليابان قفز إلى مستوى قياسي بلغ 325 تريليون ين (3.2 تريليون دولار) في نهاية العام الماضي، إذ أدى ضعف الين إلى تعزيز قيمة الحيازات في الخارج، وهو ما يُبقي اليابان أكبر دولة دائنة في العالم للعام الثالث

والعشرين على التوالي. وقال مسؤولون في الوزارة إن قيمة الأصول الصافية للحكومة والشركات والأفراد اليابانيين تجاوزت المستوى المسجل في عام 2012 وبالغ 296 تريليون ين، والذي كان مستوى قياسياً وفقاً لبيانات للمقارنة ترجع إلى عام 1996. وقالت

خفض دعم المواد البترولية بالموازنة المصرية



كشفت الحكومة المصرية عن الموازنة العامة للسنة المالية الجديدة 2015/2014 وتتضمن خفضاً كبيراً في دعم المواد البترولية مع نمو

اقتصادي مستهدف بنسبة 3.2% وعجز كلي متوقع بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي. وقالت وزارة المالية في بيان: إن الحكومة أحالت مشروع الموازنة إلى رئيس الجمهورية لإقراره. وقال وزير المالية المصري هاني قذري دميان في البيان: إن حجم الإنفاق العام بمشروع الموازنة يبلغ نحو 807 مليارات جنيه (112.94 مليار دولار)، بزيادة نحو 65 مليار جنيه عن الموازنة المعدلة للعام المالي الحالي؛ أي بنسبة نمو بنحو 10%. وتوقع دميان أن يبلغ حجم الإيرادات العامة في مشروع الموازنة نحو 517 مليار جنيه، وهو أقل من الإيرادات المقدر تحصيلها هذا العام، الذي شهد ورود حجم استثنائي من المنح والمساعدات الخارجية بلغت جملتها عشرين مليار دولار. وأوضح أن دعم المواد البترولية في الموازنة الجديدة يقدر بنحو 104 مليارات جنيه مقارنة بـ 134.294 مليار جنيه في نهاية يونيو 2014.

ثقة المستهلكين بكوريا الجنوبية تهبط إلى أدنى مستوى

أظهرت بيانات رسمية، يوم الثلاثاء، أن ثقة المستهلكين باقتصاد كوريا الجنوبية، الذي يعد أحد أهم الاقتصادات وأفضلها أداء في العالم في الوقت الحالي، هبطت إلى أدنى مستوى في ثمانية أشهر، ما يلقي شكوكاً على انتعاش قوي



للاستهلاك المحلي في رابع أكبر اقتصاد في آسيا. وأظهر مسح أجراه البنك المركزي الكوري الجنوبي، أن المؤشر المجمع لثقة

المستهلكين تراجع إلى 105 نقاط في مايو من 108 في إبريل. وتشير قراءة للمؤشر فوق 50 إلى أن المستهلكين الذين يتوقعون أن تتحسن الأحوال الاقتصادية والمعيشية على مدى الـ 30 يوماً المقبلة يفوق عدد أولئك الذين يتوقعون أن تزداد سوءاً. وظل المؤشر فوق مستوى 100 نقطة منذ ديسمبر 2012، لكنه تراجع ببطء من أعلى مستوى له في ثلاثة أعوام، الذي سجله في يناير الماضي. وقد خفّض البنك المركزي توقعاته للتضخم السنوي في اليابان هذا العام إلى 2.6% من 2.7% في أحدث تقديراته الصادرة عنه في إبريل الماضي.

المواطنة والحرية الدينية في الغرب... تحليل مقارنة لتجارب المسلمين في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية



المؤلف: جاكولين سالم
تاريخ النشر: 2014

الأمريكية يهرون بتجارب مشابهة، لكن قضايا الحقوق المدنية للمسلمين الأمريكيين أصبحت أكثر خطورة بعد 11 سبتمبر 2001.

هناك سمة أخرى لتجربة المهاجرين المسلمين في الدول الغربية، وهي بقاء المهاجرين محاصرين في معازل، حيث تمارس هذه الجماعة أنشطة معينة بذاتها، ويظل وضعهم الاجتماعي مرتبطاً بهذه الجماعة وهذه الأنشطة. إن أكبر تجمع للمسلمين في أوروبا الغربية يعيش في فرنسا، وهي التي تحتضن نحو خمسة ملايين مسلم، وتتحدر أصول معظمهم من المغرب العربي. وغالباً ما يكون أفراد هذه الأقلية المسلمة من المهاجرين فقراء ويعيشون

تحلل هذه الدراسة مفهومي المواطنة والتعبير الديني، مع تركيز خاص على تجارب الأقليات المسلمة المهاجرة في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تشكل هذه الدول عينة ملائمة لدراسة وضع الجاليات المسلمة وتجاربها في الغرب، وهي تجارب تشكلت بتأثير الخلفيات الثقافية والعرقية للمهاجرين وتاريخ بلدانهم، إلى جانب خلفيات الدول المضيفة وتاريخها. فقد وجدت الحكومات الغربية نفسها أمام تحديات قانونية ودستورية بسبب تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين. هل يجب إعطاء المهاجرين الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون مع أنهم مختلفون عنهم ثقافياً وعرقياً؟ وهل يحق للمهاجرين إظهار رموزهم الدينية؟ وما الحقوق والحرريات التي يجب توفيرها لمؤسساتهم الدينية؟

تتشابه تجارب المسلمين في البلدان الغربية من جوانب عدة، أبرزها وجود خطاب غربي عالمي يربط ما بين المسلمين والإرهاب والعنف الدوليين. الأمر الذي انعكس على تقبل المجتمعات الغربية للوجود المسلم، والرموز الدينية الإسلامية فيها. وعلى سبيل المثال، ثار جدل في فرنسا عام 1993 حول الطالبات المحجبات في المدارس العامة الفرنسية، وتم حظر ارتداء الحجاب في المدارس العامة عام 2004، وحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة عام 2010. وفي ألمانيا حظرت ارتداء الحجاب في بعض الولايات عام 2004، ولم يُسمح للأتراك بالحصول على الجنسية الألمانية حتى عام 2000، وكان الأتراك يجدون فرص عمل فقط في الأعمال التي تتطلب عمالة غير ماهرة أو شبه ماهرة.

وكان المهاجرون المسلمون في الولايات المتحدة

الأول والثاني والثالث من المسلمين الأمريكيين، والكثيرون منهم اندمجوا في المجتمع الأمريكي. في المقابل استقطبت فرنسا وألمانيا العمال المهاجرين غير المهرة في الغالب من تركيا وشمال إفريقيا وجنوب آسيا، وكان الهدف من استقبال هؤلاء المهاجرين أن يكونوا عمالاً «ضيوفاً»، برغم تجديد تأشيراتهم باستمرار، من دون منحهم جنسيتها. وهناك الكثيرون من العمال المهاجرين التزموا بشروط عقد العمل وعادوا إلى أوطانهم الأصلية، بينما قرر الكثيرون منهم البقاء في ألمانيا وفرنسا. وبرغم القيود على استقطاب المزيد من المهاجرين في أواسط السبعينيات من القرن العشرين، فقد استمر تدفق المهاجرين من شمال إفريقيا، ومنحوا الجنسية الفرنسية بموجب قوانين لم تشمل العائلة، أو الزواج من مواطن فرنسي/مواطنة فرنسية، أو اللجوء السياسي، ونظراً إلى فقرهم وضعف قدراتهم الثقافية واللغوية فقد ظلوا محصورين في أوضاع اجتماعية متدنية.

وفي عام 1990 أصبح من حق الأجانب الذين مضى على وجودهم في ألمانيا عشرة أعوام أو أكثر، التقدم بطلب للحصول على الجنسية الألمانية، شريطة أن يثبتوا للسلطات الألمانية أنهم يجيدون اللغة الألمانية، وأنهم استوعبوا الثقافة الألمانية واندمجوا فيها. وبما أن ألمانيا لا تقبل ازدواجية الجنسية (بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا)، فإنه يجب على الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين ألماناً أن يتخلوا عن جنسيتهم الأصلية. وقدّر أن نحو 70% من الأتراك المقيمين في ألمانيا يحق لهم اغتنام الفرصة وطلب الجنسية، ولكن عدداً قليلاً منهم طلب ذلك بالفعل، حيث يدرك كثير من الأتراك أنهم إذا تخلوا عن جواز سفرهم التركي، فهذا لا يعني أنهم سيُعتبرون متساوين مع بقية المواطنين في ألمانيا.

في معازل في ضواحي المدن. وفي ألمانيا، يتم تهميش المهاجرين المسلمين بسبب عدم أهليتهم للحصول على الجنسية، أو بسبب الجهل والفقر. ويعتقد المسلمون في أمريكا، وخاصة بعد 11 سبتمبر، أنهم محاصرون في معازل وممنوعون من المشاركة في الحكومة والشؤون العامة.

وتتشابه الدول الغربية المذكورة في استخدام التقاليد الدينية اليهودية-المسيحية في استبعاد الجماعات الدينية والعرقية الأخرى؛ حيث يتم تحويلهم بصورة أوتوماتيكية إلى مواطنين من الدرجة الثانية. والمفارقة أن هذه الدول الغربية نشأت ونهضت بالاعتماد على مبدأ رفض الدين لمصلحة الانتماء الوطني، وبالتالي فإن الدين يُعدّ عاملاً ثانوياً في هوية الدولة.

مقابل أوجه التشابه الواضحة بين تجارب أقليات المهاجرين المسلمين في أمريكا وفرنسا وألمانيا، هناك اختلافات واضحة أيضاً في تاريخ هجراتهم؛ وفي الطبقة الاجتماعية التي جاء منها المهاجرون، والمكانة الاجتماعية التي يحصلون عليها في بلدانهم الجديدة؛ وهناك اختلافات في قوانين الهجرة؛ وفي المشكلات المتعلقة بالمواطنة وحقوق الإنسان في كل دولة؛ وفي الطرق التي تستخدمها هذه الدول لمعالجة المشكلات.

كان اندماج المسلمين في المجتمع الأمريكي أسهل لأنه مجتمع قائم على الهجرة أساساً، ويمنح المواطنة الكاملة بشكل أسرع وأسهل بالمقارنة بالدول الأوروبية، من خلال كفالة العائلة، أو العمل، أو اللجوء السياسي، أو برنامج القرعة للحصول على الجنسية الأمريكية، وخاصة بعد سنّ قوانين الهجرة عام 1965، كما ساعد على اندماج المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية نوعية هؤلاء المهاجرين التي شملت مهنين محترفين وطلاباً وعمالاً. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين أصبح هناك الجيل

تحت رعاية الدكتور جمال سند السويدي مدير عام المركز «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يحتفل بتخريج ثلاث دفعات جديدة من برامج الدبلومات

أقيم تحت رعاية سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أمس، في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بمقر المركز في أبوظبي، الاحتفال بتخريج الدفعة الثانية عشرة من متدرّبي برنامج دبلوم البحث العلمي، والدفعة الثالثة من متدرّبي برنامج الدبلوم الإداري، والدفعة الثانية من متدرّبي برنامج دبلوم التأهيل، وذلك في إطار اهتمام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بتطوير الكوادر البشرية المواطنة وتأهيلها، ولقناعتها بأهمية التدريب والتطوير المستمر كأحد مرتكزات منظومة التطوير والتقدّم.

الاستراتيجية»، بتسليم الشهادات والهدايا التذكارية للخريجين والمتفوقين.

يُذكر أن «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» أنشأ في بنينته إدارة التدريب والتطوير المستمر، التي تعتمد استراتيجيتها بشكل أساسي سياسة تلبية الاحتياجات والمتطلبات الفعلية للمتدرّبين من داخل المركز وخارجه، من



بدأ الحفل بكلمة سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، التي أكد فيها أن تخريج ثلاث دفعات جديدة من برامج الدبلومات ما هو إلا إنجاز جديد يضاف إلى إنجازات «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» المتعددة على صعيد العلم والمعرفة والبحث العلمي، مشيراً بسعادته إلى أن

خلال إعداد خطط عمل وبرامج تدريبية متميزة، ونشر ثقافة التدريب، وإعلاء قيم التميّز والقدرة التنافسية، ودعم عمليات التحسين المستمر، بالإضافة إلى تنمية القدرات القيادية وتحديثها بما يمكّن من إحداث التغيير المستهدف بنجاح، ووضع برامج تدريبية متقدمة والمشاركة الفعّالة في التطوير العلمي والمهني لمواطني الدولة العاملين في المركز وفي الجهات الحكومية الأخرى، وذلك عن طريق فريق عمل على درجة عالية من الكفاءة والمهنية، وباستخدام أحدث الطرق والوسائل التعليمية.

المركز منذ إنشائه أخذ على عاتقه مهمّة تأهيل الكوادر البشرية المواطنة وتدريبها لتأخذ دورها الفاعل في عملية التنمية التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة. وعبر سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، عن غبطته بما حققه الخريجون، وحثّهم على المزيد من التعلّم والتطور واكتساب معارف ومهارات جديدة.

من جانبهم أعرب الخريجون عن سعادتهم البالغة، واعتزازهم بالانتماء إلى المركز، مشيدين بسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، لإتاحته الفرصة لهم

للاتحاق ببرامج الدبلومات، وأكدوا أن فرصة التحاقهم ببرامج الدبلومات تمثل حافزاً قوياً لهم لبذل المزيد من الجهد من أجل المساهمة في المزيد من رفعة شأن المركز وضمان استمرار تميّزه كمنارة علمية، بات لها موقعها المتميّز على خريطة مراكز البحوث والدراسات العلمية في العالم.

وفي نهاية الحفل قام سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام «مركز الإمارات للدراسات والبحوث

